أثر إتفاقية أغادير على التجارة الخارجية لأعضائها
مصر،الأردن،المغرب،وتونس

[١٥]

أحمد فؤاد مندور[١]– ناجا عبد الحميد عبد العظيم أبو النيل[٢]
يوسف عصام محمد
١) كلية تجارة، جامعة عين شمس ٢) كلية الآداب، جامعة عين شمس

المُستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع وحجم التبادل التجارى بين الدول الأعضاء فى اتفاقية أغادير وبين الإتحاد الأوربى، وضع إستراتجية لتعزيز التبادل التجارى الإقليمى بين الدول الأعضاء فى اتفاقية أغادير، جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التجارى بين الدول الأعضاء فى اتفاقية أغادير وبين الإتحاد الأوربى، وفتح مجالات للتعاون بين الدول الأعضاء فى اتفاقية أغادير وأفق استغلال فرص تراكم المنشأ، وتكونت عينة الدراسة من بعض الدول الأعضاء فى اتفاقية أغادير وهى (مصر،الاردن، المغرب، تونس)، واستخدم الباحثون أداتين فى الدراسة الأداة الأولى(المنهج الوصفى):- بدراسة أهم المؤشرات الاقتصادية للتبادل التجارى مع دول إتفاقية أغادير وكيفية تنمية التبادل التجارى لزيادة الاستثمارات الأجنبية والإستفادة بإجبيات هذه الإتفاقية الأداة الثانية (المنهج التحليلى):- بدراسة الاسباب التى تؤدى إلى زيادة حصيلة التبادل التجارى لدول إتفاقية أغادير العربية المتوسطية للتبادل الحر، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج وكان من أهمها: إن اتفاقية أغادير تتيح للدول الأعضاء فى اتفاقية فرصة الحصول على المنح والمعونات والخبرات، التي يقدمها الجانب الأوروبي لتأهيل الصناعات المحلية لرفع قدرتها التنافسية، إضافة إلى أن الاتفاقيات تفتح أمام الدول الأعضاء فى اتفاقية سوقاً واسعة من مواطني أوروبا، وإن اتفاقية أغادير يمنح الصادرات الأوروبية للسوق العربية مزايا واعفاءات جمركية تضاف إلى ما تملكه بالفعل من قدرات تنافسية عالية، وأيضا توصلت إلى الدراسة إلى بعض التوصيات من أهمها: اكتساب الدول الأعضاء فى اتفاقية أغادير حصة مناسبة من السوق الأوربية يتطلب منها العمل على توجيه سياستها الإنتاجية نحو منتجات تحتوى على قيمة مضافة أعلى كالسلع المصنعة أو السلع التي تعتمد علي الانتاج الذهني، فلديها رأس المال اللازم لهذه الصناعة وهم شبابها، وفى النهاية تتوقف حصة بين الدول الأعضاء فى اتفاقية أغادير على قدرة منتجاتها على منافسة منتجات دول أوربا الشرقية الساعية للانضمام للاتحاد الأوروبي ومدى انحياز الاتحاد الاوروبي لها. (ايمان أحمد عبدالله ، ٢٠١٣)

المُقدمة

تعد العولمة أبرز ما يشهده العالم من تحولات سريعة، فهى ألة القرن الحادى والعشرين بما أفرزته من تاثيرات على مختلف المجالات، فالعولمة هى إنفتاح العالم على بعضه بكل ما يعنيه ذلك من سياسات ومفاهيم، حيث ينبغى على الدول النامية التفاعل مع مقتضيات النظام العالمى الجديد ومسايرة نسقه إستجابة لمتطلبات النمو والتنمية ولمسايرة هذه التغييرات والمستجدات، اتجهت الدول النامية إلى مواكبة التجمعات الأقتصادية، بهدف الإنخراط فى الاقتصاد العالمى لمواكبة التحولات الناتجة عن ظاهرة العولمة وما يترتب عنها من إتفاقيات دولية، ولا سيما تلك المتعلقة بإعادة تنظيم المبادلات التجارية العالمية نتيجة إختلاف درجات التطور الإقتصادى لمختلف البلدان، لذا فأن إرساء إتفاقيات الشراكة كان الطاغى على تلك العلاقات. حيث أن مرحلة العولمة تتطلب تشكيل تكتلات تستعين بها الدول لحماية لنفسها، وتحقيقاً لعناصر القوة التى تكمن فى الجماعة .

علاقة إتفاقية أغادير بالإتفاقيات الأخرى: تأتي إتفاقية أغادير كخطوة هامة نحو تحقيق أهداف إعلان برشلونة والذي يقضى بخلق منطقة تجارة حرة الأوروبية المتوسطية، تتوافق إتفاقية أغادير مع مبادئ ومتطلبات منظمة التجارة العالمية والتي تتمتع الدول الإتفاقية بعضويتها تأتي إتفاقية أغادير إتساقاً مع ميثاق جامعة الدول العربية والذي يدعو إلى تعزيز ودعم التعاون العربي المشترك، بالإضافة إلى إنسجامها مع تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. (وفاء الشربينى، ٢٠٠٧، ص ٨٧) .

مُشكلة الدراسة

لقد قامت الدول الأعضاء فى اتفاقية أغادير بإتباع بعض السياسات تهدف إلى تنمية الصادرات والواردات بين دول الاتفاقية، ومن بينها فتح أسواق جديدة من خلال عقد اتفاقيات للتكامل الإقليمى، وأخذ معظمها شكل إقامة منطقة تجارة حرة، وكان ذلك على عدة مستويات: المستوى العربى،المستوى الأفريقى، الاتحاد الأوروبى، وقد أثار ذلك جدلاً حول جدوى الانضمام إلى تلك الاتفاقيات معاً، مع مـا يصاحبه من سلبيات قد تفوق الآثار الايجابية المصاحبه له .

يعانى الاقتصاد داخل دول الإتفاقية من من اختلال هيكلى داخلى واختلال هيكلى خارجى وهو ما يطلق عليه العجز التوأم أى عجز الموازنة العامة والعجز المزمن فى ميزان المدفوعات وخاصة ميزان التجارة وتعتبر اقتصاديات الدول الأعضاء فى اتفاقية أغادير ذات حساسية للواردات بمعنى أن معدل نمو الدخل القومى يتأثر بصورة كبيرة بطاقة الاستيراد وتدهور معدلات التبادل الدولى يزيد من المشكلة داخل هذه الدول وعدم كفاءة استخدام السياسات الاقتصادية داخل الإتفاقية. (أحمد المحجوب: " تحليل وتقييم لور الصادرات فى التنمية الاقتصادية "٢٠٠٢)

حيث على الرغم من دخول إتفاقية أغادير والتى تضم أربعة دول عربية وهى مصر والمغرب وتونس والأردن حيز النفاذ إلانها لم تثمر حتى الآن عن زيادة فى حجم الصادرات والواردات المتبادلة وهو الأمر الذى يتطلب ضرورة تقييم ومراجعة هذه الاتفاقية للتعرف على هذا التراجع والعمل على وضع إستراتيجية لمستقبل التعاون المشترك وما هى الآثار المترتبة على دخول لبنان وفلسطين داخل الاتفاقية . (ايمان أحمد عبدالله ، ٢٠١٣)

فى ضوء العديد من الاتفاقيات التى دخلتها مصر، تبرز أهمية المعايير الاقتصادية لاختيار الشريك التجارى لمصر فى الاتفاقيات المستقبلية، لترتيب الأولويات فى الالتزامات، وتمكين الاقتصاد المصرى من رفع كفاءة الأداء فى الوفاء بالالتزامات لتلك الإتفاقية التى دخلت فيها مصر. (ايمان أحمد عبدالله ، ٢٠١٣)

أسئلة البحث

- ما أداء التبادل التجارى فى إطار إتفاقية أغادير العربية ودول الاتحاد الأوروبى؟
- ما الآثار المتوقعة من تنفيذ هذه الإتفاقية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الإتفاقية؟
- ما مقدار الاختلافات بين اقتصاديات كل من مصر ودول الإتفاقية وما هو مستوى قدرتهم التنافسية وتأثير ذلك على التعاون الأقتصادى بينهما؟
- ما الآثار المتوقعة من دخول " مصر والمغرب وتونس والأردن" فى هذه الإتفاقية حديثاً؟

ولذلك أهتمت الدراسة بمشكلة إنخفاض التبادل التجارى بين دول الإتفاقية وهى المشكلة الرئيسية وكيفية العمل على علاجها، وذلك بهدف بوضع إستراتيجية لتنمية التبادل التجارى بين دول الاعضاء إتفاقية أغادير.

أهمية الدراسة

وتأتي أهمية الدراسة الحالية من خلال ما يلي:

١) الأهمية النظرية: يمثل البحث الحالي إضافة نظرية لمجموع الدراسات التي تطرح الموضوعات الخاصة بوضع استرتيجية زيادة الصادرات فى دول اتفاقية أغادير .

٢) الأهمية التطبيقية: فتتحدد في محاولة التعرف على التعرف على واقع وحجم التبادل التجارى بين الدول الأعضاء فى اتفاقية أغادير وبين الإتحاد الأوربى

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدارسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن بلورتها في الآتي:

- دراسة القواعد الأساسية للإتفاقية أغادير من خلال تطور الاتحاد الأوروبى وتطور علاقاته بالمنطقة المتوسطية.
- التعرف على واقع وحجم التبادل التجارى بين دول إتفاقية أغادير العربية المتوسطة للتبادل الحر وبين الإتحاد الأوربى.
- وضع إستراتجية لزيادة حجم التبادل التجارى مع دول إتفاقية أغادير العربية المتوسطية للتبادل الحر.

فروض الدراسة

اتساقًا مع تساؤلات الدراسة فإن الباحث يعرض عدة فروض يحاول من خلال الإجابة عليها والإجابة على تساؤلاتها، التوصل إلى أهداف الدراسة، وذلك من خلال الفروض الآتية:

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات الدول الأعضاء فى اتفاقية أغادير و الصادرات الدول الأعضاء فى الإتحاد الأوربى.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الواردات الدول الأعضاء فى اتفاقية أغادير والواردات الدول الأعضاء فى الإتحاد الأوربى.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التبادل التجارى الدول الأعضاء فى اتفاقية أغادير والتبادل التجارى الدول الأعضاء فى الإتحاد الأوربى.

الدراسات السابقة

زمن سيف سيف الدين عبد الحميد(٢٠١٥) بعنوان: "دراسة تحليلية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية فى ضوء المتغيرات المعاصرة "

تناولت هذه الدارسة المتغيرات المحلية والعالمية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية الزراعية، لمتغيرات المحلية والعالمية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية الزراعية، القاء الضوء على أهم جوانب القدرة التنافسية فى التجارة الخارجية المصرية، تقييم الآثار الاقتصادية للمتغيرات المعاصرة ومحددات التجارة الخارجية الزراعية المصرية وحصر أهم العوامل المؤثرة عليها، وضع المقترحات اللازمة لتحسين أداء قطاع التجارة الخارجية الزراعة المصرية فى ضوء ما توصلت إليه الدراسة.

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج: يوجد معوقات تواجه الصادرات المصرية بوجود تعريفة جمركية مرتفعة ووجود كم كبير من القيود الجمركية على التجارة وهو ما يجعل العالم العربى أكثر تقيد للتجارة، التركيز على عدد محدود من السلع مما يؤدى إلى زيادة درجة التركيز فى الصادرات السلعية فى سلعتين أو ثلاثة، غياب المعلومات الدقيقة الخاصة بالتبادل التجارى بين الدول العربية وسائل الدفع بين الدول العربية إذ تتسم المدفوعات بين الدول العربية بالعلملة

الأجنبية بالرغم من حاجة الدول العربية إلى تلك العملة مما يجعلها تتجه بصادراتها إلى الدول المتقدمة لتوفير تلك العملة، عدم وجود مواصلات بين الدول العربية مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف النقل، تفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الأقتصادى ومن حيث توزيع عناصر الأنتاج.

وانتهت الدراسة إلى توصيات أهمها : ضرورة العمل على تحسين الصادرات وخصوصاً فى الأسواق ذات قيمة للصادرات المصرية مثل السوق الأمريكى والإيطالى، انشاء بورصة لحل مشاكل الصادرات، تبين من خلال التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية أن المناطق الحرة لها نصيب كبير من الصادرات لذا يجب أن تهتم الدولة بالعمل على زيادتها كما يجب التركيز على إنشاء منطقة حرة فى محافظة البحيرة بأعتبار أنها محافظة زراعية ولا يوجد بها منطقة حرة حتى الأن، ضرورة توحيد الأجهزة الرقابية يمثل عائق أمام الصادرات المصرية.

طارق نعمان إبراهيم الرفاعى(٢٠١٤): بعنوان: "نظم الإدارة البيئية ودورها فى زيادة القدرة التنافسية لصادرات الصناعات الغذائية المصرية" رسالة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية والإدارية البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢٠١٤.

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر المحددات البيئية على تطوير وزيادة الصادرات المصرية من السلع الغذائية وإمكانية التوافق مع متطلبات المعايير البيئية للأسواق الخارجية من خلال:

دراسة ما هى نظم الإدارة البيئية، دراسة المعايير والاشتراطات البيئية وتأثيرها على زيادة الصادرات المصرية، المعاونة فى حماية البيئة من الاخطار من خلال نظم الإدارة البيئية، التعرف على مساهمة الصناعات الغذائية فى مراعاة الحفاظ على البيئة تأصيل ونشر ثقافة وجودة ونظم الإدارة البيئية دراسة أساليب تطوير القدرة التنافسية للصادرات والمنتجات المصرية عامة والصناعات الغذائية بصفة خاصة.

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج :

- الأهمية البالغة لتحديث الصناعات المصرية لتتلاءم مع الاتجاهات العالمية فى الصناعة والتصدير، وذلك لزيادة الصادرات المصرية ومواجهة التشدد وتلافى المشاكل التى تواجه المصدرين المصريين إلى الدول التى تطبق معايير الجودة البيئية.
- أهمية مطابقة الصناعات الغذائية المصرية لمعايير الجودة البيئية، مع ضرورة الأخذ بعمليات التحسين المستمر للقدرات الفنية للمنتجين، والمصدرين الممارسين لإنتاج وتصدير السلع الغذائية. وتزويد الأعضاء بالمواصفات القياسية والشروط الصحية التى تضعها الدول المستوردة عند استيراد السلع والمنتجات الغذائية.
- أهمية الاهتمام بالمعايير والاشتراطات البيئية لزيادة الصادرات من الصناعات الغذائية المصرية، وإجراء الدراسات والبحوث التطبيقية التى تخدم تطور الصناعات الغذائية،حيث يلعب البحث دوراً هاماً فى زيادة القدرة التنافسية للصادرات من الصناعات الغذائية.
- انخفاض الصادرات المصرية للدول الإفريقية خلال الأعوام الماضية وهو ما يتنافى مع التوجه المصرى القوى حالياً نحو توطيد العلاقات مع هذه الدول وخاصة فى مجالات تنشيط التجارة والتسويق.
- رفض الدول المستوردة لبعض الشحنات المصرية فى القطاع الغذائى بسبب عدم مطابقة جودة المنتج للموصفات الخاصة بهذه الدول وتحليل المنتج وعدم مطابقة المواصفات بالإضافة إلى لحدوث تلف بالعبوات نتيجة سوء الأحوال الجوية.
- ضعف السياسات والمؤسسات التسويقية مما يؤثر على تنافسية المنتج المصرى فى الأسواق العالمية.
- نقص الوعى التصديرى، وعدم توافر مستلزمات الإنتاج مما يزيد من تكلفة زراعة وتصنيع وتصدير المواد الغذائية.
- نقص البنية الأساسية الخاصة بالتعبئة والشحن ونقص معامل التحاليل وعدم وجود كيانات كبيرة تتعامل مع الأسواق الدولية.

وانتهت الدراسة إلى توصيات أهمها:

- التحول إلى الإنتاج النظيف بالانتقاء الجيد لمدخلات الإنتاج والإلتزام بأساليب الإنتاج الزراعى الأكثر كفاءة واستدامة فيما يتعلق باستعمال المبيدات وخفض الأضرار البيئية المتصلة بتدهور الأراضى وتلوث الموارد المائية خاصة بالنسبة لقطاع الأغذية الزراعية، والتأكيد المستمر على جودة الخامات والمكونات.
- توفير بيئة ملائمة لدعم تطبيق المعايير والاشتراطات ونظم الإدارة البيئية فى فى مجال الصناعات الغذائية.
- ضرورة تشجيع الدولة للشركات على الاستثمار فى التكنولوجيا النظيفة وعمليات الإنتاج غير الضارة بالبيئة مع التوسع فى صناعة تدوير المخلفات للتخلص الآمن منها، بحيث تتفق مع المعايير العالمية وذلك لزيادة القدرة التنافسية للصادرات من ناحية، ولتعزيز معدلات النمو الاقتصادى من ناحية أخرى<
- تطوير أساليب التعبئة والتغليف مع مراعاة المواصفات العالمية فى هذا المجال، سواء فى مجال التصنيع أو مجال التداول.
- العمل على حل كافة المشكلات التى تواجه المنتجين وخاصة فى الضرائب وضريبة المبيعات والجمارك مع زيادة الإعفاءات الممنوحة لهم.
- مساندة قطاع التصدير وإنشاء شركات متخصصة فى التصدير لا تمارس غير هذا النشاط بدعم قوى من الدولة وهو ما فعلته الكثير من الدول منها تونس لخلق كيانات قوية فى الأسواق الخارجية.
- وضع نظام التصدير والاستيراد يمثل نوعاً من الصفقات المتكافئة.
- أهمية إنشاء شبكة معلومات "متخصصة" للصناعات الغذائية للعمل على تحسين تدفق المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا بين القطاعات المختلفة حيث يعتمد تعزيز القدرة التنافسية فى إطار التنمية المستدامة.

أحمد محمد أحمد عبد المقصود(٢٠١٤) بعنوان: "دور دعم الصادرات فى تحسين أداء الميزان التجارى المصرى دراسة مقارنة:- مصر – الصين – تونس ".

يمكن إبراز أهم أهداف الدراسة فى الأتى:

- تقييم دور صندوق تنمية الصادرات فى زيادو حجم الصادرات المصرية ورفع قدرتها التنافسية فى الأسواق الخارجية وأثر ذلك على تحسين أداء الميزان التجارى المصرى، وذلك فى ظل قواعد منظمة التجارة العالمية
- التعرف على أثر تخصيص الدعم والمساندة التصديرية، التى يقدمه صندوق تنمية الصادرات إلى المنتجين والمصدرين المصرين، على معدل نمو الصادرات المصرية وخاصة السلعية غير البترولية .
- إيجاد آلية فعالة لتقديم هذا الدعم وهذه المساندة للصادرات بإعتبارها وسيلة أساسية لدعم تنافسية المنتج المصرى الذى يواجه منافسه شرسة سواء فى السوق المحلية أو العمالية .

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج:

- تواضع أداء صندوق تنمية الصادرات المصرية،على الرغم من دوره الملموسفى تحقيق معدلات نمو سنوية مقبولة فى صادرات القطاعات السلعية التى إستفادت من برامج المساندة المالية التى يقدمها.
- الإعتماد الكامل لأغلب المنتجين والمصدرين الذين إستفادوا من هذه المساندة على هذا الدعم، فعلى على الرغم من دور المساندة الملموس فى تخفيف الأعباء عن كاهل المنتجين والمصدرين، إلا أنه على الجانب الأخر فإن أغلبهم لم يبد الإهتمام المطلوب بتطوير منتجاتهم وجعلها أكثر تنافسية فى الأسواق الدولية.
- على الرغم من تعدد برامج المساندة المالية التى يقدمها صندوق تنمية الصادرات،والتى تساهم فى تخفيف الأعباء عن المنتجين والمصدرين، علاوة على الجهود الأخرى المبذولة من جانب الحكوم، سواء فى مجال تحرير التجارة أو الإطار المؤسسى إلا أن هذا الجهود لم تساعد على أداء الصادرات المصرية على النحو المرغوب.

- أوضحت المؤشرات والإحصاءات أن هناك تأثير ملموس ومتواضع للمساندة التصديرية على تحسن أداء الميزان التجارى المصرى، وذلك من خلال معدلات النمو السنوية فى صادرات القطاعات التى إستفادت من هذه المساندة، والتى لا يمكن وصفها بطفرة كبيرة فى الصادرات، أنها غير كافية لتقليل الفجوة بين الصادرات والواردات السلعية،وذلك بسبب عدم تحسن القدرة التنافسية للصادرات السلعية بالمستوى المطلوب.
- تركز برامج معظم برامج صندوق تنمية الصادرات على المساندة المالية المباشرة، على الرغم من فعالية المساندة غير المباشرة وكذا فعالية التركيز على البية الأساسية للتصدير.

هناك زيادة متواصلة فى معدل النمو السنوى للوردات، حيث أسفر ذلك عن تدنى معدل تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة ٢٠٠٤/٠٣ – ٢٠١٣/١٢ والذى بلغ فى المتوسط ٥٤% تقريباً.

تعد تجربة الصين فى الإصلاح الاقتصادى والإنفتاح على العالم من التجارب الفريدة من نوعها، حيث نما الاقتصاد الصينى ٩,٦% سنوياً فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣، كما قطاع الصناعة نمو بلغ ١١,١% سنوياً فى المتوسط.

وانتهت الدراسة إلى توصيات أهمها:

- تكثيف الإهتمام بالشركات الإنتاجية والتصديرية الصغيرة والمتوسطة القادرة على الإنتاج من أجل التصدير، وتقديم نسبة من أكبر من المساندة التصديرية لها لتشجيعها على التواصل مع الأسواق الخارجية والتعرف على أحداث المنتجات وتطور إنتاجها وتعبتها وتغليفها والمعايير المطلوبة دولياً.
- تخفيض نسبة الدعم المالى المقدم للإشتراك فى المعارض الخارجية للشركات الكبيرة التى رسخت أقدامها فى الأسواق الخارجية وتسطتيع المنافسة فى هذه الأسواق، وزيادة الاهتمام بالشركات الإنتاجية القابل إنتاجها للتصدير.

- تفعيل دور مركز تحديث الصناعة وتوجيه نسبة كبيرة من المساندة التصديرية التى يقدمها صندوق تنمية الصادرات إلى أنشطته فى مختلف القطاعات الإنتاجية والتصديرية، مما يساهم فى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية الصناعية وتنميتها.
- تحويل أغلب المساندة المالية التصديرية المباشرة إلى دعم غير مباشرة، كما هو الحال فى بعض الدول مثل الصين وتونس وبعض دول الإتحاد الأوربى.
- وضع معايير جديدة تضمن توجيه الدعم أو المساندة المالية التصديرية للشركات لتشجيع الشركات على الإبداع وإستخدام التكنولوجيا الحديثة فى الإنتاج والتعبئة والتغليف لضمان ميزة وطنية تنافسية فى الصناعات الرائدة.
- إعادة تقييم العائد من الدعم المقدم للصادرات وكذا الدعم المقدم لمشاركة الشركات فى المعارض الخارجية من خلال قيمة صادرتها المحققة خلال سنة على الأكثر، ومدى تطور منتجاتها وإستخدامها لتكنولوجيا إنتاجية جديدة، ومدى إلتزامها بمعايير الجودة الدولية، ومقارنة ذلك مع المساندة المالية التصديرية المقدمة لهذه الشركات.
- زيادة الإهتماتم بالبنية الأساسية للتصدير التى من شأنها تطوير المنتج المصرى وجعله أكثر تنافسية فى الأسواق الدولية مثل: تخفيض تكاليف وسائل النقل المملوكة للدولة، التوسع فى الدعم المالى المخصص للساحة.

ما يضيفه موضوع الدراسة إلى الدراسات السابقة:

- ازدياد الاهتمام المتعلقة بالتبادل التجارى كونها عامل مهم فى الاقتصاديات هولاء الدول.
- اقتراح إستراتيجية مقترحة لتنمية التبادل التجارى بين دول إتفاقية أغادير.
- العمل على وضع إجراءات لتحسين فرص المنافسة للصادرات والواردات فى الأسواق الحرة فى اتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر.
- العمل على إيجاد حلول للمعوقات الاقتصادية والتشريعية والامنية للاستفادة بالوجه الأمثل بإتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر.
- الاستفادة من التجارب الدول المتقدمة فى التبادل التجارى الخاصة فى هذه الاتفاقيات وزيادة القدرة التنافسية بهذه الدول المتقدمة.

الإطار النظري

خطة الدراسة

حيث يتناول الباحثين في دراستهم لأدوات التحليل الإحصائى المستخدمة فى مجال التجارة الخارجية بالإضافة إلى إستخدام أدوات الإحصاء الوصفى وفقا لما تقتضيه ظروف الدراسة.

وذلك من خلال دراسة النقاط التالية: تأصيل لمفهوم اتفاقية أغادير ويتم تناول:

- إتفاقية أغادير بين النشأة والأهداف
- الفرق بين إتفاقية أغادير والمشروع الشرق أوسطى.
- آليات السياسه المتوسطية الشاملة حيث يتم تناول:
  - الحوار العربى الأوربى
  - المعونات والمساعدات الإقتصادية المقدمة من الإتحاد الأوربى
  - توسيع الإتحاد الأوربى شرقا (سياسة الجوار)
- إيضاح ماهية التكتلات الإقتصادية مع التركيز على حالة الإتحاد الأوربى. ولفهم الإتحاد الأوربى بشكل أكبر يتم افراد مبحث مستقل عن المعلومات السياسية الأساسية.
- تحليل أهم محتويات الإتفاقيات للدول محل الدراسة (مصر – تونس – المغرب – الأردن) مع عرض لأهدافها الإقتصادية وأهم بنودها. وهل يتساوى تأثير تلك الإتفاقيات على الدول المختلفة.
- أدبيات التجارة الخارجية.
- قواعد المنشأ وأثرها على اتفاقية أغادير.
- تحليل إحصائى عن صادرات وواردات كل دولة من الدول محل الدراسة.
- دراسة أثر المشاركة على التجارة الخارجية؛ وذلك عن طريق قياس تطور التجارة الخارجية بين دول مصر،تونس، المغرب، الأردن والإتحاد الأوربى قبل توقيع الإتفاقية، وكذلك قياس تطور التجارة الخارجية بين دول مصر، الجزائر، تونس، المغرب والإتحاد الأوربى بعد توقيع الإتفاقية. أى تقيما للإتفاقيات بالاعتماد على تطور التجاره بين الطرفين.

إجراءات الدراسة

حدود الدراسة:

أ- الحدود الزمانية: تمثلت في الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠١٥ نظرًا لتزايد المستجدات والتعديات على البيانات الفترة موضوع الدراسة.

ب- الحدود المكانية: يتمثل النطاق المكاني للدراسة مصر ودول الاتفاقية وهى (تونس، المغرب، والأردن).

منهج الدراسة

المنهج الوصفى: بدراسة أهم المؤشرات الاقتصادية للتبادل التجارى مع دول إتفاقية أغادير العربية المتوسطية للتبادل الحر وكيفية تنمية التبادل التجارى لزيادة الاستثمارات الأجنبية والإستفادة بإجبيات هذه الإتفاقية.

المنهج التحليلى: بدراسة الاسباب التى تؤدى إلى زيادة حصيلة التبادل التجارى لدول إتفاقية أغادير العربية المتوسطية للتبادل الحر.

المنهج الكمى: بدراسة حصيلة التبادل التجارى فى الاعوام السابقة مع دول إتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر قبل وبعد الإتفاقية.

نتائج الدراسة

تقييم لاثار إتفاقية أغادير فى كل من مصر، تونس الاردن، المغرب

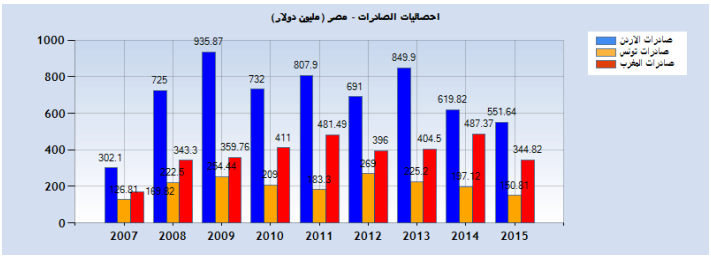

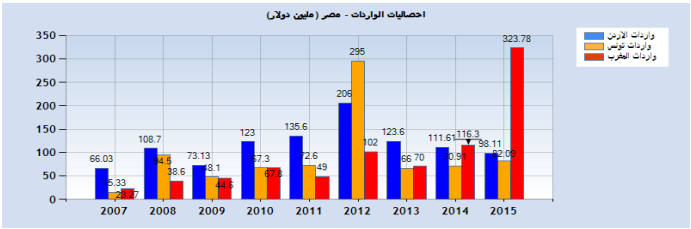

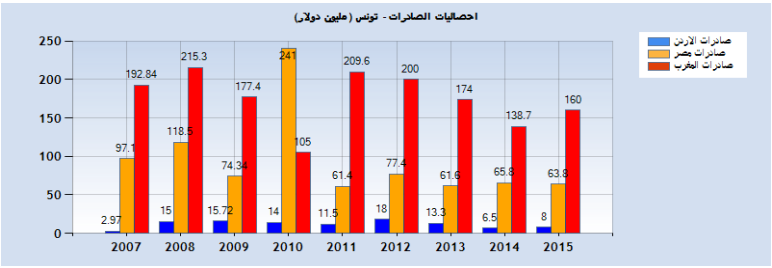

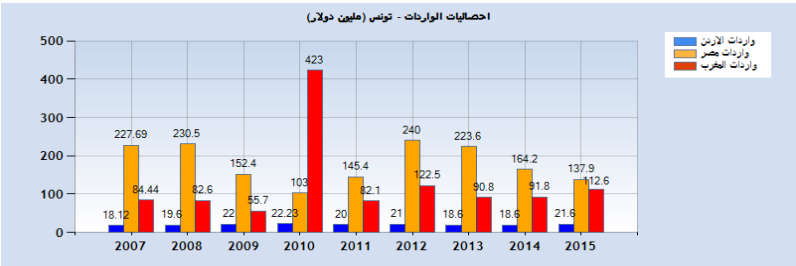

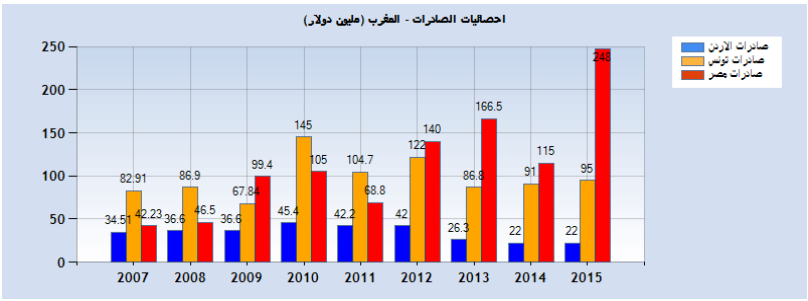

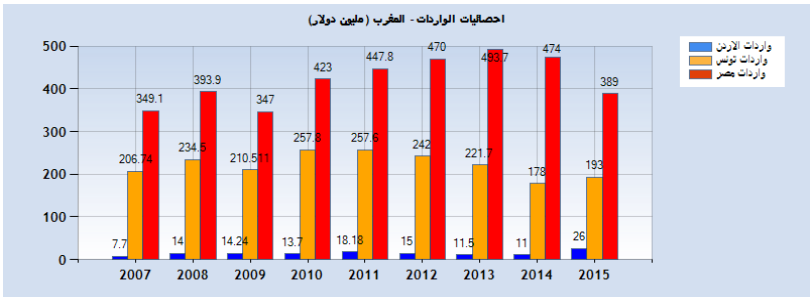

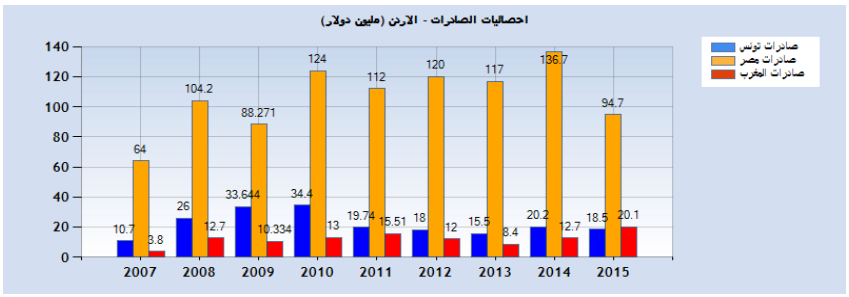

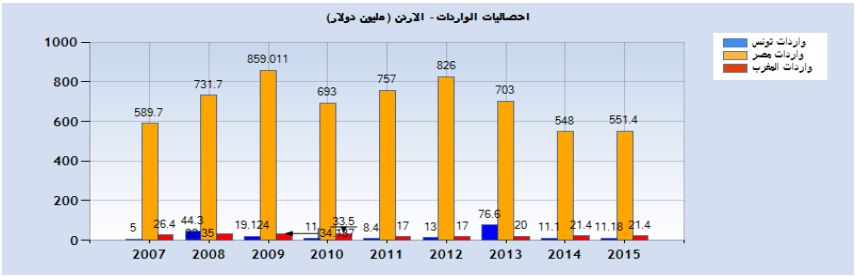

المصدر: http://www.agadiragreement.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=

عند عقد مقارنة بين مكاسب المشاركة المصرية الأوروبية ونظيراتها التى حصلت عليها تونس والمغرب والاردن وهى دول لا تملك سوقاً بحجم السوق المصدرة – نجد أن تونس دخلت الاتفاق من منطلق معطيات تتلخص فى زيادة إجمالى صادراتها إلى أوروبا، الأمر الذى يؤمن التونس المزيد من ارتقاء صادراتها على المدى القريب والاستفادة الكاملة من صفقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى، خاصة وأن العجز فى الميزان التجارى مع أوروبا يتم تغطيته من خلال برنامج المنح و المساعدات وأوضحت المقارنة أيضاً أن موقف المغرب يتشابه مع تونس حيث ارتفعت صادرات المغرب لدول الاتحاد الأوروبى، باعتبار أن هذا التزايد فى الصادرات يعد مطمئنا ويجعل اتفاق المشاركة مربحا، وأشارت المقارنة إلى أن العجز فى الميزان التجارى المصرى – الأوروبى يفوق مجموع العجز فى موازين الدول الثلاث المتوسطية (تونس، المغرب، الاردن)، الأمر الذى يعنى إمكانية زيادة الاختلال. فى الميزان التجارى بعد حصول الجانب الأوروبى على إعفاءات جمركية جديدة بموجب اتفاق المشاركة، وأنه عند مقارنة صادرات كل من مصر والاردن والمغرب وتونس للاتجاد الأوروبى، يتضح أن مصر اقل استفادة بالمقارنة بالدول الاخري محل بين الدراسة من جراء رفع الجمارك عن صناعتها وفتح أسواقها مقابل تتنازل الاتحاد الأوروبى قيمة الجمارك على صادرات مصر بالكامل لدول الاتحاد الأوروبي. وأنه رغم ضعف موقف الصادرات المصرية مقارنة بالدول المتوسطية الأخرى إلا أن الاتحاد الأوروبى يصبر على عدم استفادة مصر من نظام رد الرسوم والسماح المؤقت الذى منح لكل من تونس والمغرب، الأمر الذى سوف يزيد من تكاليف المنتجات المصدرة، ويزيد بالمنافسة السعرية فى الأسواق الأوروبية. كما أن الاتحاد الأوروبى ما زال يرفض منح مصر حق تطبيق تراكم المنشأ أسوة بغيرها مثل تونس والمغرب والاردن. حيث تحرم الاتفاقية المصرية مصر من مزايا التراكم، فى حين حصلت عليه تونس والمغرب والاردن على الرغم من أنه أكثر تساهلاً فى إضفاء صفة المنشأ على المنتج المصري، كما ترصد التقارير الرسمية أيضا مشكلات كبيرة بالنسبة لقواعد المنشأ للمنتجات المصرية ترتبط بعمليات التشغيل والتصنيع اللازمة لاكساب المنتج النهائي صفة المنشأ المصري، مما يؤدي عمليا إلى عدم تمتع العديد من المنتجات

والصناعات المصرية وبالتالي السلع المصدرة للاتحاد الأوروبي بالإعفاء الجمركي المقرر ويحرم بالتالي من الأستفادة من مزايا الاتفاقية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة. (د./ ايمان أحمد عبدالله ، ٢٠١٣)

وأنه عند مقارنة المكاسب التى حصل عليها المفاوض المصرى بالمكاسب التى حصلت عليها الدول الأخرى محل الدراسة (تونس، المغرب، الاردن) فى إطار إتفاقية أغادير وللانصاف، يجب أن يؤخذ فى الاعتبار طول فترة " المفاوضات، وما أتيح للمفاوض المصرى من الاستفادة بتجارب تونس والمغرب فى التفاوض، في حين وقعت الاردن علي الاتفاقية بعد مصر.

– إن اتفاقيات المشاركة تتيح للدول المتوسطية فرصة الحصول على المنح والمعونات والخبرات، التي يقدمها الجانب الأوروبي لتأهيل الصناعات المحلية لرفع قدرتها التنافسية، إضافة إلى أن:

الاتفاقيات تفتح أمام الدول المتوسطية سوقاً واسعة من مواطني أوروبا . الاتحاد الأوروبي هو أهم شريك تجاري لمعظم الدول المتوسطية وبالتالي فإن الانفتاح التجاري يزيد من فرصة خلق التجارة، بينما ينخفض تأثير تحويل التجارة، وهذا لأن التجارة تتم أساساً مع الشريك الأوروبي، لذا فإنه لن يحدث تحول كبير من التجارة مع الدول الأخرى والتي تربطها بالدول المتوسطية حجم تجارة منخفض، ولهذا السبب فإن إقامة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي بصفته أهم شريك تجاري لتلك الدول أهم بالنسبة للدول المتوسطية من اتفاقيات التجارة الحرة مع المناطق الأخرى ولتكن الولايات المتحدة الأمريكية مثلا.

– إن اتفاق المشاركة يمنح الصادرات الأوروبية للسوق العربية المتوسطية مزايا واعفاءات جمركية تضاف إلى ما تملكه بالفعل من قدرات تنافسية عالية، فى حين أن الاوضاع التى كانت تنظمها اتفاقات التعاون الاقتصادي و الموقع به فى و ١٩٧٦، ١٩٧٧ تمنح صادرات الاردن، تونس، المغرب، مصر مزايا تصل الى حد الاعفاء الكامل من الجمارك دون أن تقدم تلك الدول مزايا مقابلة لصادرات دول الاتحاد الأوروبي لتلك الدول فى ضوء القواعد العلمية المستقرة التي

لا تسمح للأكثر تقدما والأعلى تنافسية الحصول على نفس المزايا التي يحصل عليها الأقل تقدماً والأقل تنافسية.

– رغم الميزة النسبية التي تتمتع بها مصر فيما يتعلق بعنصر العمالة إلا أن هذا العنصر لم تتناوله اتفاقية الشراكة مع أوروبا فلم تتضمن مثلاً حركة العمالة وحريتها بين مصر وأوروبا وهو النوع المتقدم من الاتفاقيات العمالية والتي لا تسمح بحرية التجارة فقط، وإنما يصل مداها إلى حرية حركة العمالة وتوحيد العملة، وهذا عكس اتفاقية تونس حيث أنها افردت لذلك بندا خاصا وهذا لم يحدث في الاتفاقية المصرية.

– إن المنافسة فى إطار المشاركة ستكون بين الدول المتوسطية بعضها البعض وليس بين الدول النامية والدول المتقدمة، ويتوقفة معيار النجاح لكل دولية من الدول المتوسطية على مدى قدرتها على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والتي تمتلك الدول الأوروبية جزء كبير منها.

– يتسبب التحول التجاري Trade Diversion فى زيادة حجم التجارة مع الشريك فى أتفاقية التجارة الحرة على حساب شركاء التجارة الأخرين، مما يسمح بامكانية تشوه الأسعار Price Distortionداخل الاقتصاد وعدم التعبير عن القيم الحقيقية للسلع، ويكون هناك تفضيل للسلع الأوروبية من جانب المنتجين والمستوردين وبالطبع من المستهلكين.

الآثار المتوقعة على ملف الصناعة:

– انفتاح السوق العربي المتوسطي على الصناعة الأوروبية فيما عدا الصناعات الغذائية رغم عدم التكافؤ بين الصناعة العربية المتوسطية والصناعة الأوروبية نظراً للكفاءة الإنتاجية العالية للصناعات الاوروبية المبنية على التطور التكنولوجي الفعال وعلي أتباع الغرب لسياسات صناعية متطورة، من شأنه أن يعمل علي منافسة المنتجات المحلية، ومن ثم فهناك ضرورة لترافق التحديث مع التحرير.
– حرمان الخزانة العامة من بعض الموارد نظراً لتخفيض فى الرسوم الجمركية.
– ارتفاع تكلفة أنتاج السلع الصناعية العربية لتحميل مدخلاتها الكثير من الأعباء.

- التراكم الخاص بقواعد المنشأ ليس فى صالح الدول العربية المتوسطية وهناك مطالبة بتراكم كلي مع الدول العربية سواء المشاركة في الاتفاقية أو الغير مشاركة.
- عدم القدرة على ايجاد توازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة وعدم القدرة على تحصيل الضرائب الخاصة وتهرب الممولين مما يجبر الحكومة أن تلجأ إلى ضريبة مبيعات.
- لم يعط لقضية التسويق الاهتمام الكافي، فكيف يتم التسويق وكيف يتم الارتباط بمراكز التوزيع الخارجية وكيف يمكن الاهتمام بوسائل التعبئة والنقل والتوزيع والشحن بمراكز التوزيع الخارجية.
- عدم وجود تنوع كافي للسلع الفتح آفاق التصدير، والذي يعد ضمن المشاكل الحالية فنجاح سلعة ما يجعل الكل يحاكيها، وهذا يعد استثمار متكرر، ويحدث غالبا في ظل سياسات الاقتصاد الحر والحل هو من خلال سياسات الحوافز : نستطيع أن نمنج ونعطي الحوافز، وللصناعات الحديثة والمتقدمة والقائمة علي التكنولوجيا الحديثة الأفضلية فى الحوافز.
- هنالك بعض الشركات الصناعية، تصبح غير قادرة على المنافسة الشديدة والتواؤم معها .
- يظهر الخلل الشديد فى القواعد المنظمة لانشاء منطقة التجارة الحرة من مراجعة قوائم اعفاء صادرات دول الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية من السلع الصناعية من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل مع إلغاء أية قيود كمية أو قيود أخرى على الأخص السلع المدرجة فى قوائم الاتفاقية حيث تقضي الاتفاقية بالغاء الرسوم الجمركية عليها تدريجيا خلال سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز وهو ما يعني حصولها على تخفيض في الرسوم الجمركية عند التوقيع مباشرة لتصل إلى الصفر بعد سنوات وخطورة ما تمثله من منافسة مباشرة لقاعدة عريضة مثل الصناعات تجدها فى منافسة غير مشروعة وغير عادلة تتسبب فى إفلاس وتوقف الكثير عن العمل والنشاط
- يضاعف من حدة المشكلة أن تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية تصل إلى ١٠٠% عند أستكمال التخفيض مع السنة العاشرة تقريبا حسب كل اتفاقية، ويعني ذلك بلغة الواقع أن حسابات الجانب الأكبر من الأرباح الدول الاتحاد الأوروبي في حالة الصادرات الصناعية لكل بلد عربية متوسطية يتم تحقيقه خلال ثلاث سنوات فقط لا غير، ويعنى ذلك بوضوح أن

الأرباح والخسائر تخضع لنظرية الهرم المقلوب حيث تفتح أبواب السوق للدول العربية المتوسطية المشتركة في الاتفاقية كل على مصراعيها الصادرات الصناعية الأوروبية، ويعنى أيضا أن الصناعة المتوسطية لا تعطى الفرصة الملائمة لمواجهة المنافسة القوية من الدول الاوروبية

الآثار المتوقعة على ملف السلع الزراعية:

- ليس هناك نظام لرد الرسوم المباشرة والغير مباشرة على المدخلات الزراعية في حين أن المدخلات الصناعية لها نظام رد للرسوم، على الرغم من أن الرسوم علي المدخلات الزراعية لا تقل أهمية عن الرسوم على المدخلات الصناعية، لأن هناك كثير من الخامات المستوردة المستخدمة فى زراعة الخامات الزراعية ويدفع عنه جمارك وضريبة مبيعات ولا يسترد المنتج و لا المصدر الزراعي العربي المتوسطي، أي مبلغ من هذه المبالغ؛ لذا فهناك مطالبة بمساواة قطاع الزراعة بقطاع الصناعة.
- نجاح المفاوضات في الحصول علي حصص أعلي مما كان متاحا من قبل لا يعني أن السوق الأوروبية مفتوحة لصادرات المنتجات الزراعية؛ فالسياسة الزراعية الأوروبية حمائية في كل الأحوال، حتى أن أمريكا لم تنجح في تحرير السياسة الزراعية في أوروبا في إطار اتفاق الجات.
- إن قائمة بالغة التشدد من القيود تفرض علي الصادرات العربية المتوسطية، مما يخل بجميع حسابات المكسب والخسارة ويجعل منها حسبة واحدة فقط تصب في خانة دول الاتحاد الأوروبي وهي قيود لا مثيل لها.
- تتجلي وتظهر قيود الاتفاقية في مجال الزراعة بشكل واضح من مقارنة الإمكانات الضخمة للدول العربية النامية في نطاق انتاج الخضروات والفاكهة ومعدلات زيادتها الكبيرة سنويا وحاجتها الشديدة للأسواق الخارجية للتصريف بالحصص المحدودة و المقررة في الاتفاقية

–الملف الزراعي يجب أن ينظر إليه في ضوء مرونة الإنتاج الزراعي العربي المتوسطي. رغم أن الانتاج الزراعي ومهما قيل عن إمكانية زيادته فإن تحقيقه في ظل قيود الأرض الزراعية والموارد االمائية يظل محدود مقارنة بالنشاط الصناعي.

- ومن أهم الملاحظات علي الملف الزراعي: أن بعض الحصص محدودة للغاية ولا يتناسب مع امكانيتات التصدير، كذلك فأن اسعار الدخول المحدودة لبعض السلع مرتفعة، مما يمثل عائقا أمام دخولها أسواق الاتحاد الأوروبي وإنه إذا انخفضت أسعار بعض أنواع الصادرات عن نسبة محددة من أسعار الدخول لا تتمتع بالإعفاء الجمركي؛ وهذا ما يخالف تماماً قواعد اقتصاديات السوق.
- هناك تناقضات بالملف الزراعي وبكل جوانبه، وهناك قصور شديد في مواده وبنوده علي الرغم من المزايا للغير محدودة للطرف الأوروبي، علي حساب الأطراف الأخرى بما يستوجب إدخال تعديلات جذرية علية في ضوء المطالب المقدمة بالفعل والتي لم تجد سوي التجاهل علي مدي جلسات التفاوض. حيث طالبت مصر بالحصول علي حصص اضافية تتجاوز التدفقات التقليدية، لكن دولة أوروبية أعربت عن خضيتها من مطالبة الدول الأخرى المشاركة في الاتفاقية بذلك.

الآثار المتوقعة علي ملف الصناعات الغذائية:

- أن المطالبة بمضاعفة صادرات الدول محل الدراسة خاصة والدول العربية عامة يواجههة عقبة أنه لو انفتح السوق الأوروبي سينفتح أمام الجميع؛ وهذا لا يخدم الموقف الخاص بالدول محل الدراسة خاصة وإنما يخدم مصالح الدول الزراعية الكبرى علي الاطلاق.
- التخوفة من الحصول على حصص لا تسمح الطاقة الإنتاجية فى كل من تونس، مصر، المغرب، الاردن بإنتاجها مما يجعل تحديد تلك الحصص حبراً عسى ورق، وفى هذه الحالة فإن فرض الرسوم التعويضية مقابل ما يقدم من دعم أوروبي للسلعة ما سيكون لا فائدة منه.
- وعند قياس اثر اتفاقيات المشاركة علي النمو الاقتصادي لكل من تونس والمغرب من خلال تحرير التجارة وجد أيجابية الاتفاقيات في هذا الخصوص، من خلال تفسير اتجاهات تأثير التجارة علي الرفاهية الاقتصادية وكذلك فان تأثير تحرير التجارة في أطار اتفاقيات إتفاقية

أغادير وخاصة لتونس والمغرب كان ايجابيا علي الاداء الاقتصادي العام. في حين تعد زيادة الاستثمارات ونقل التكنولوجيا اهم فائدتين لهذه الاتفاقيات . وهناك حاجة الي اتخاذ تونس والمغرب بعض الاجراءات المساعدة لاستكمال ما جاء في الاتفاقية وتعظيم الفائدة منها

- تتباين النظم الاقتصادية الأوروبية والعربية الامر الذي يجعل وحدة السوق سببا فسي اتساع التباعد في المستوي الاقتصادي للدول المشاركة والموقعة علي الاتفاقية، حيث ستتجه فرص العمل والاستثمارات للدول الاكثر تقدما، مما يوجب التعويض للسدول الاقل تقدماً . حيث أن السير بسرعتين مختلفتين أحيانا ما يؤثر سلبا علسي تطور عملية المشاركة الاوروبية كنتيجة للتفاوت بين طرفي الاتفاقية أي الطرف الاوروبي والطرفي العربي المتوسطي.
- عدم الاتفاق السياسي بين كل الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي، أحيانا مما يؤثر بشكل كبير علي الدول المشاركة علي حسم بسبب تبعيتها وأنتماءتها لدولية ذون الاخري، مما قد يؤثر علي الاتفاق ككل وفي مجمله، فمثلا فيما يخص انشاء بنك مركزي أوروبي لا يخضع لسيطرة الدول الاعضاء، والذي وافقت عليه المانيا: وفرنسا وايطاليا بينما عارضته بريطانيا وأسبانيا حيث أن الامر وكما تراه بريطانيا يتطلب تحقيق تقارب المستوي الاقتصادي لدول الاتحاد قبل أنشاء البنك المركزي.

ان التعاون الدولي الفعال من أجل التنمية لا يمكن أن ينجح الا اذا اتخذته الدول الاقتصادية الكبري هدفا خاص لها. ولا يوجد الية يمكن بواستطها دفع هذه الدول الي أجراء تغيير هيكلي مفيد دوليا في اقتصادها، أو اتباع سياسات اقتصادية وضريبية ونقدية تتسم بدرجة أكبر من المسؤلية علي المستوي الدولي.

– فإن المداولات والمناقشات الدولية كثيرا ما تزيد وضوح القضايا المطروحة لدي لرأي العام، مما يعمل في أغلب الاحيان علي أيجاد نوع جديد من الوعي والاهتمام والمشاركة. كما حدث مؤخرا بالنسبة إتفاقية أغادير والجدل القائم حولها.

– تعتبر اتفاقية الشراكة تطور طبيعي للسياسة الأوروبية الزراعية (GAP)، حيث أن الاتفاقية خدمت بشكل غير مباشر المبادى المتفق عليها من قبل الدول الأوروبية فى السياسة الأوروبية الزراعية (CAP). حيث تعتبر معايير الجودة الأوروبية معايير معرقلة للتجارة الدولية فى السلع الزراعية، وهي بشكل غير مباشر قيود على الصادرات الزراعية من الدول المتوسطية.

– الملف الزراعي فى اتفاقية الشراكة لم يأت بالنتائج المرجوة له على المستوى الكمي والنوعي للصادرات للدول المتوسطية الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي، ويعود هذا القصور إلى عوامل تتعلق بدول الاتحاد الأوروبي (ارتفاع معدل الحماية الممنوحة داخليا – محدودية حجم الحصص وفترات السماح– وأرتفاع سعر الدخول).

– بالنسبة لمدى تأثير اتفاقية الشراكة على قدرة التنافسية للمحاصيل الزراعية، فإننا نلاحظ أن اتفاقية الشراكة زادت من القدرة التنافسية لبعض المحاصيل الزراعية لدول المتوسط فى الاسواق الأوروبية، وبالتالي زادت قدرة الصادرات الزراعية فى الأسواق الأوروبية، إلا أنه – بشكل عام – تنافس على مستوى الأسعار، وتنخفض قدرتها التنافسية على المستويات الأخرى (معايير التكنولوجيا الحديثة – معايير الجودة) التعاون العلمي:

– لمصر الحق وفقا للمادة "٤٣" فى الاشتراك فى مشروعات البحث العلمي الأوروبية وفقاً لحاجتها، والاستفادة من نتائج تلك الأبحاث وإذا حققت مشاركة مصر قيمة مضافة فإن الجانب الأوروبي يقوم بتمويل تلك المشاركة كما تستطيع مصر المشاركة فى برنامج التعاون الدولي للتنمية والحصول على تمويل للمشروعات الواردة فى البرامج الإطارية للبحث العلمي، وبالطبع فإن هذا من شأنه أن يساعد على نفاذ مصر إلى برامج البحث والتطوير فى الاتحاد الأوروبي، وفقاً للقواعد المنظمة لذلك فى دول الاتحاد، كما أنه يؤدي إلى تدعيم الطاقة البحثية فى مصر، وحث المستحدثات التكنولوجية ونقل التكنولوجيات الجديدة ونشر المعرفة.

– يركز التعاون المالي على دعم الإصلاحات التي تستهدف تحديث الاقتصاد وتعزيز القطاع الخاص، وإعادة هيكلة الصناعة، كما انه يدعم تنفيذ السياسات المتعلقة بالقطاع الاجتماعي مع دعم البنية الأساسية لقطاعات البحث العلمي والتكنولوجي والتدريب ويتضح لنا بما تقدم أنه بالرغم من أن المبادرة الأوروبية توفر مساعدات ومنح فنية مصممة لتحسين قدرات

البحوث المحلية والتطوير وتشمل برامج للتطوير التكنولوجيا للمؤسسات القائمة إلا أن الشواهد تشير إلى أن حوالي نصف المساعدة المقترحة لمنطقة البحر متوسطية من برنامج المساعدة الأوروبية، توجه نحو الإعداد والترتيب لتحرير التجارة الخارجية مشتملة على خبرات التحديث وإعادة الهيكلة لمخاطر رأس المال Venture Capital والتدريب، هذه المساعدة لو تمكنت الدول المتوسطية. تستثمرها بكفاءة ستوفر قاعدة ملائمة للريادة التكنولوجية، وتستطيع دول الدراسة أن تستفيد من خبرات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية فى هذا الصدد، حيث اعتمدينة هذه الدول على برامج تطوير تكنولوجي أستندت على توفير معلومات تشخيصية تفصيلية للمؤسسات عن المنتج، طبيعة العملية التسويقية، التغيرأت التكنولوجية المطلوبة. لاستيفاء مواصفات الجودة والأسعار فى أسواق الصادرات.

الأثر النهائى لاتفاقيات إتفاقية أغادير للدول محل الدراسة:

١- حصول الدول على المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي وتدفق الاستثمارات التي يسهم فيها الاتحاد الأوروبي كما أنه من المفترض اكتساب المنتجين لهذه الدول الخبرة التسويقية التي تمكنهم من زيادة صادراتهم للأسواق الأوروبية.

٢- تحقيق الاستفادة من المشاركة الأوروبية وبصفة خاصة فى مجال اقامة المشروعات المشتركة بين رجال الأعمال لتلك الدول وأوروبا، كذلك جذب الشركات اوربا للعمل فى الدول محل الدراسة أو عن طريق شركاء لانتاج سلع ليس للسوق المحلية فقط ولكن للتصدير للأسواق الأوروبية والعالمية وهو ما يساهم فى الاسراع الاصلاحات الاقتصادية في البلاد.

٣- الاستفادة من اضافة السلع الزراعية المصنعة الجديدة إلى قوائم التصدير إلى أو مثل الزهور.

٤ – الاستفادة من تصدير الثروة السمكية إلى أوروبا مع تنمية تلك الثروة.

٥- فتح السوق الأوروبية أمام المنتجات وأنشاء منطقة التجارة الحرة وتحرير انتقال رؤوس الأموال والمدفوعات المرتبطة بعملية الميزان التجاري أو الاستثمار المباشر ودعم التنمية

وارتباط زيادة الصادرات بمساهمة أوروبا فى تحديث التعليم والصناعة للقطاعين العام والخاص بحيث ترتفع قدراتهما التصديرية على الأمدين المتوسط والطويل.

نتائج وهناك الهواجس الدائرة حول توسيع الاتحاد الأوروبي والمخاوف من تأثر الصادرات وقدرتها التنافسية فى السوق الأوروبي بالسلب نتيجة التوسع فى الاتحاد الأوروبي، علاوة على اتجاه الاستثمارات الأوروبية إلى أسواق الدول المنضمة إلى الاتحاد واحتمال تقليص حصة المساعدات الأوروبية المتجهة إلى دول جنوب المتوسط، إلا أن الاقتصاديين يرجحون عدم تأثر الاقتصاد بالدول جنوب المتوسط بالسلب إنما ستعود بالفائدة على اقتصاد تلك الدول سواء فى مجال فتح أسواق جديدة أمام صادرات دول وجنوب المتوسط، كما تشير التوقعات بعدم تأثر الاستثمارات بانضمام تلك الدول الجديدة، ويتوقف ذلك كله بالأساس على السياسات الاقتصادية لدول جنوب المتوسط وما تقدمه من تيسيرات للاستثمارات والقدرة على المنافسة فى هذه الأسواق.

نتائج هذا بالاضافة إلى العديد من السلبيات التي تشوب البيئة الصناعية فى معظم الدول العربية المتوسطية محل الدراسة مصر، تونس، الاردن، المغرب، والمناخ الذي تعمل فيه، والتي تشكل فى مجموعها تحديات داخلية غاية فى الخطورة تعوق مسيرة برنامج تحديث الصناعة ويجب تداركها **وهى تتمثل فى الآتي:**

١- ضعف نظم الجودة.

٢- قصور دور البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والابتكار فى التطبيقات الصناعية.

٣- قصور التدريب.

٤- ضعف التصنيع المحلي للمعدات الرأسمالية.

٥- تطبيق البعد البيئي على الصناعة.

٦- إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام الصناعية وتطبيق سياسة الخصخصة.

٧- كثرة الأعباء الضريبية والجمركية التي يتحملها المنتج الوطني.

نخلص مما سبق أن اتفاقية الشراكة لم تكن اتفاقية متكافئة بين الطرفين من حيث المزايا الاقتصادية والسياسية للطرفين إلا أنه لا يمكن أن نتغاضي عن بعض المزايا التي حصلت

عليها الدول المتوسطية محل الدراسة من هذه الاتفاقية. وقد ثار جدل حول تقييم آثار الاتفاقية سواء الإيجابية أو السلبية، غير أن وجهة النظر الإيجابيات تغلب على السلبيات.

– بالنسبة لاعلان برشلونة فهنالك فجوة بين الموقف الرسمي المتبلور في الاعلان وبين الموقفه الفعلي المتمثل في السياسات، اي بين ما هو معلن علي مستوي الوثائق وبين ما هو مطبق علي أرض الواقع.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن استنتاج أن اتفاقيات المشاركة التجارية مع الدول العربية قد تجلب المنافع لجميع هذه الدول على المدي البعيد، إلا أنها ستجلب مشاكل ضخمة بسبب خفض الرسوم الجمركية وما ينتج عن ذلك من انخفاض الدخل الحكومى اللازم للانفاق على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. كذلك ستواجه الصناعات المحلية منافسة شرسة وغير متكافئة مع الشركات الأوروبية مما يفرض تحديا يتعين مواجهته للتغلب على هذه المشاكل.

إن تحقيق الأهداف المنشودة يعتمد على عوامل خارجية وعوامل أخرى داخلية تعتمد العوامل الخارجية على مبادىات" من الجانب الأوروبي وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها وإلا عنى ذلك تكريس هيمنة الاقتصادات الأوروبية على اقتصادات دول المتوسط لما العوامل الداخلية فهي التي ينبغي الاعتماد عليها فسى دعائم الاقتصادات المتوسطة وتقويتها لتصمد أمام التغييرات القادمة من أوروبا بل وتحول مسارها نحو خدمة المصالح الوطنية.

بعبارة أخرى فإن افساح المجال فى السوق الأوروبية للصادرات المتوسطية لن يتأتي إلا برفع قدرتها التنافسية القائمة على الكفاءة والجودة ولن يتحقق الحصول على مساعدات إنمائية، ليسوى بالتخطيط الجيد والإعداد لمشروعات ذات جدوى اقتصادية واجتماعية (أي مشروعات تدر أرباحا وترفع من مستويات التوظف والدخول) ففى تلك الحالة سوف يبادر الاتحاد الأوروبي بتمويل تلك المشروعات لأنها تحقق أحد أهم أهدافه.وهو الحد من الهجرة غير المشروعة وتحقيق الاستقرار فى دول جنوب المتوسط وهي منطقة حيوية بالنسبة للأمن الأوروبي.

التوصيات

- أن اكتساب الدول المتوسطية حصة مناسبة من السوق الأوربية يتطلب منها العمل على توجيه سياستها الإنتاجية نحو منتجات تحوي قيمة مضافة أعلى كالسلع المصنعة أو السلع التي تعتمد علي الانتاج الذهني، فلديها رأس المال اللازم لهذه الصناعة وهم شبابها.
- ولابد أن تنوع الدول العربية المتوسطية من منتجاتها مع عدم الاعتماد على تصدير المواد الأولية التى تتعرض لتقلبات سعرية بين الحين والآخر، مما قد يكون له أثر سلبي على ميزان المدفوعات الخاص بها، كذلك لابد من العمل على الحد من الفروق الكبيرة بين مؤشرات الأسعار الخاصة بها ومؤشرات الأسعار الأوروبية لأن مثل الفروق تمثل عوائق طبيعية للتصدير وتحد من قدرة منتجاتها على المنافسة.
- ينبغي أيضاً السعي لإزالة القيود على المنتجات الزراعية التى تتمتع فيها أغلب تلك الدول بميزة نسبية عن مثيلاتها الأوروبية.
- وفى النهاية تتوقف جصة الدول المتوسطية على قدرة منتجاتها على منافسة منتجات دول أوربا الشرقية الساعية للانضمام للاتحاد الأوروبي ومدى انحياز الاتحاد الاوروبي لها .
- أن التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والتي تعني الغاء الرسوم الجمركية علي الواردات من الاتحاد الاوروبي، مصحوبا بزيادة مفترضة قدرها ١ % في اسعار الصادرات، نظرا لتخفيض تكلفة الاختبارات وتكلفة الشهادات المطلوبسة في دول الاتحاد الأوروبي، واذا ما أفترضنا أن اتفاق المشاركة سيؤدي الي تخفيض التكاليف الادارية التي يتحملها التجار والتي تتمثل في إجراءات الجمارك ورقابة الجودة والروتين فان المستوي المعيشي سوف يرتفع.
- أن مستويات التنمية البشرية تحتاج الي اعادة تأهيل و تستوجب إصلاحات اقتصادية، وسياسية واجتماعية مع ضرورة أن تتبع تلك الإصلاحات من الداخل وليس مسن الخارج، وأن تعكس تطلعات الشعوب التى يحتل الشباب القطاع الأكبر فيها، حيث يزيد الشباب في تلك الدول عن نصف السكان، ويمثل العامل المفصلى فى المطالبة بالتغيير. هؤلاء الشباب فى حاجة الي التدريب والتوظيف، وأن يكون لهم دور فى مجتمعاتهم، ضمانا لتحقيق الاستقرار السياسى، وتعد هذه إشكالية أساسية لأغلب دول المنطقة.

- على مستوى الصادرات العربية المتوسطية وخاصة الدول محل الدراسة بصفة عامة مطلوب تحسين أساليب التسويق والخدمات التسويقية من شحن وتعبئة وتغليفس وخفض الأعباء التي تقع على كاهل المصدرين وتحد من قدرة المصادرات العربية المتوسطية على المنافسة فى الأسواق الخارجية مثل تكلفة الشحن والضرائب، وإنشاء شركات لضمان جودة المنتج في الدول العربية كما يجب أن تتدخل الدول المتوسطية العربية محل الدراسة لاستخدام نظم وأساليب تطوير صادراتها وفرض الشروط والضوابط على المنتج والمصدر من أجل ضمان شروط أفضل لصادراتها.
- كان ينبغي أن تفوض الجامعة العربية عن الدول العربية كافة، كما يقوم الاتحاد الأوروبي بتمثيل الدول الأوروبية كافة.
- تخرج من حاسبات الاتحاد الأوروبي فى ظل إتفاقية المشاركة وقواعده دول الاتفاقية على الرغم من أهميتها الحيوية للدول المتوسطية العربية، فى مقدمتها ليبيا الظهير الجغرافي الغربي المباشر لمصر، كما أن الحسابات يخرج منها الظهير.

المراجع

أحمد المحجوب (٢٠٠٢): " تحليل وتقييم لور الصادرات فى التنمية الاقتصادية "، رسالة ماجستير غير منشورة،(كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

خالد عبد الرحمن(٢٠٠١): " تحليل الصادرات الليبية على رؤية مستقبلية "، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،

رشا جلال الدين(٢٠٠١) : " الصادرات الزراعية المصرية وقيود الاتحاد الأوروبي " رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

سها عبد الرحمن مرسى(٢٠٠٥): " التجارة الخارجية فى مصر بين الشراكة الأوروبية والتكتلات الاقتصادية الأفريقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

محمد سالمان طايع(١٩٩٧): "الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية" رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

حمد مسلم(١٩٩٦): الصادرات الوطنية ودورها فى التنمية الاقتصادية فى الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

منير محمود بدوي(١٩٨٢): " الأبعاد السياسية والاقتصادية للحوار العربي ١٩٧٣-١٩٧٧" رسالة ماجستير .(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

نشأت الوكيل(١٩٩٧): "التجربة الإسرائيلية فى تنمية الصادرات وكيفية الاستفادة منها فى مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

De Soto,Hernando, (1997): "Dead Capital and The Poor in Egypt", Distinguished Lecture Series 11, (A Publication of The Egyptian Center For Economic Studies

Dr Chourou, Bechir, (2006): * The Effect of the EMP and the ENP on Tunisia "workshop on "From Partnership to Neighbourhood...A Better Path for the Euro-Mediterranean Future (Konrad Adenauer stiftung & Center of European study Cairo University Faculty of Econmic & political Science..

Ei Khawaga Abla Mohamed (feb2005)," The Impact of American Economic Aid on Development and Growth in Egypt", Economic Studies, (cairo University, Faculty of Economic dipolitical Science), center for Economic & . Financia Research & studies, vol 33,).

Gala, Ahmed, (1996) "Egypt and the Partnership agreement with the EU: The road to maximum benefits", working paper, (Cairo, the Egyptian center for Economic Studies, no 9603;.

Ghoneim, Ahmed (Dec.2000): "Determinants of the Egyptian Export: Market Access to the European Union", Research Projects, Center for Economic & Financial Research & Studies.. Vol 10)

Hoekman, Bernard: "From Euro - Med Partnership to European Neighborhood: Deeper Integration and Economic Development " working paper, discussions at the Euro - Mediterranean Economic Transition conference 2005 & a Workshop on the European Neighborhood Policy organized by the Egyptian Center for Economic Studies, Cairo on May 3, 2005 (Development Research Group , World Bank and CEPR No. 103,)

Kheir- El-Din, Hanaa & Ghoneim, Ahmed F. (January 2007): "Trade Relations between the European Union and the Southern Mediterranean Countries". Discussion papers, no. 1. (Center for European Studies, Faculty of Economics & political science, Cairo University,.

Kheir-EDin, Hanaa & EISayed,,Hoda (1997): "Potential Impact of a free Trade Agreement with the EU on Egypt,s Textile Industry", Working Paper (The Egyptian center for Economic studies ECES, No 16 September

THE IMPACT OF AGHADEER CONVENTION ON EXTERNAL TRADE OF ITS MEMBERS EGYPT, JORDAN, MOROCCO, TUNIS

[15]

Mandour, A. F.[(1)]; Abu Elnil, N. A. A.[(2)] and Mohamed, Y. E.[(3)]

1) Faculty of Commerce, Ain Shams University 2) Faculty of Arts, Ain Shams University. 3) Faculty of Arts, Ain Shams University.

ABSTRACT

This study aims to identify the reality and volume of trade between member countries of the Agadir Agreement and the European Union, develop a strategy to promote regional trade between member countries of the Agadir Agreement, bring more direct foreign trade investments between the member countries of the Agadir Agreement and the European Union, The study sample was composed of some member countries of the Agadir Agreement (Egypt, Jordan, Morocco, Tunisia). The researchers used two tools in the study: the first tool - The study of the main economic indicators of trade exchange with the countries of the Agadir Agreement and how to develop trade exchange to increase

foreign investments and benefit from the requirements of this agreement. The second tool (analytical approach): - Study the reasons that lead to increase the trade exchange of countries of the Agadir Arab Mediterranean Free Trade Agreement , And the study reached some results, the most important of which: The Agadir Agreement allows the member states of the Convention the opportunity to receive grants, aid and experience, provided by the European side to qualify local industries to raise their competitiveness, The Agadir Agreement gives European exports to the Arab market advantages and customs exemptions in addition to its already existing competitive capabilities. The study also reached some recommendations, the most important of which are: the acquisition of the member states in the Agadir Agreement An appropriate share of the European market requires them to work to direct their production policy towards products containing higher value added goods manufactured or goods that depend on mental production, it has the capital needed for the industry as young people, and ultimately a share between member countries In the Agadir Agreement on the ability of their products to compete with Eastern European countries seeking to join the European Union and the bias of the European Union have products. (Iman Ahmed Abdullah, 2013)